

العلوم الاجتماعية في الجزائر بين صعوبات التأسيس العلمي وتحديات واقع متحول.

*Social sciences in Algeria between the difficulties of
scientific foundation and the challenges of a
transformed reality.*

الدكتورة/ كريمتا حاتي،*

أستاذ مساعد قسم -ب-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،

جامعة العربي التبسي،

تبسة/ الجزائر،

Karimahatii@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/10/10 تاريخ القبول: 2019/11/11 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

تعاني العلوم الاجتماعية في الوطن العربي عموما من ازمة تنظير و بحث ظهرت ملامحها في عجزها عن فهم الواقع الاجتماعي المتحول، في هذا السياق تحاول هذه الورقة التعرف على واقع العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع على وجه الخصوص من خلال استجلاء المعوقات التي حالت دون تأسيسها كعلوم قادره على فهم واقع المجتمعات العربية (العائق الثقافي والفكري العائق السياسي والايديولوجي العائق المؤسساتي العائق المعرفي) وبيان ظروف نشأتها وتطورها في البلدان العربية وفي الجزائر، ومدى ارتباطها بقضايا المجتمع في ظل التحولات العميقة التي تعرفها مجتمعاتنا ومدى قدره علم الاجتماع خصوصا على تشخيص وفهم الواقع الاجتماعي المتحول وتصور الحلول العلمية والعملية للمشكلات الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: العلوم الاجتماعية، تشكل، التحولات الاجتماعية، الواقع الاجتماعي.

Abstract

The social sciences in the Ara world suffer in general, from the crisis of the theory and research manifested in their inability to understand the social reality transformed. In this context this paper attempts to identify the reality of social science in general and sociology in particular by exploring the obstacles

* الدكتورة/ كريمتا حاتي، Karimahatii@gmail.fr

that prevented the establishment of science ,capable of Understanding the reality of Arab societies (cultural and intellectual obstacles, political and ideological obstacles, institutional obstacles, cognitive obstacles), and the conditions of their development and development in the Arab countries and in Algeria.

And its relevance to the issues of society in the light of the profound transformations that our societies know and what the value of sociology, especially on the diagnosis and understanding of social reality transformed and the perception of scientific and practical solutions to social problems.

Key words: Social Sciences, Obstacles, Formation, Social Transformation, Social Reality.

مقدمت:

نزع جمهرة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في الشطر الأخير من العصور الحديثة إلى اعتبارها فروعاً من العلوم الطبيعية، استناداً إلى أنها تتشبه بالعلوم الطبيعية في اصطناع مناهج البحث التجريبي التي وصلت إلى قوانين دقيقة كانت تطبيقاتها هي التكنولوجيا التي يسرت حياة الإنسان وأصبحت قوام الحضارة الراهنة (توفيق الطويل، 1986، ص 13).

ومنذ أن انفصلت العلوم الاجتماعية -تباعاً- عن الفلسفة باعتبارها أم العلوم، بعدما كانت فروعاً منها موضوعاً ومنهجاً، حدث حدو العلوم الطبيعية في تطبيق أدق المناهج التجريبية، حيث نجح البحث السيكولوجي والسوسيولوجي في اصطناع هذه المناهج، وصولاً إلى استقراء الواقع الاجتماعي والظواهر الاجتماعية.

ولئن اختلفت تطبيقات العلم الطبيعي عن العلوم التي تشتغل بالشأن الاجتماعي، باعتبار مجال البحث في العلوم الاجتماعية ذو طبيعة كيفية عكس العلوم الطبيعية التي تُعنى بالقياس الكمي في المقام الأول، إلا أن علوم المجتمع استطاعت أن تكسب ناصية العلم عبر تطويرها لأساليب وتقنيات البحث الميداني الذي اكسبها صفة العلوم الطبيعية التجريبية.

وقد عرفت العلوم الاجتماعية في العالم الغربي تطورات كبيرة مستفيدة من توفر وفضاء حرية التفكير والبحث التي أتاحها التطورات السياسية والاقتصادية، التي عرفتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تم ما لبث أن انتشرت مؤثراتها عبر العالم، تماماً كما انتشرت الآلة، والصناعة، وباقي المعارف التطبيقية.

وفي سياق هذا الانتشار السريع للعلوم الاجتماعية تعرفت البلدان النامية والبلدان العربية ومنها الجزائر، التي كانت ترزخ تحت نير الاستعمار آنذاك على هذه العلوم الاجتماعية،

التي كانت معبراً للأفكار والقيم الغربية نحو المجتمعات النامية، بغية أحكام سيطرتها عليها، وتعميق حالة التبعية للنموذج الغربي.

وبذلك نشأت العلوم الاجتماعية في مجتمعنا في كنف المنظومة الغربية، مستلهمة من نموذجهما الفكري، ومفاهيمها وسياقاتها المنهجية.

حيث ظلت العلوم الاجتماعية خلال الحقبة الاستعمارية تشتغل ضمن المنظومة الاستعمارية، وفي إطار أيديولوجيتها التي كانت تستهدف إدامة حالة الاستعمار، عن طريق محاصرة الوعي الاجتماعي، والحيولة دون بروز فكر تحرري نابع من حالة الاضطهاد والتميش، والفقر التي طبعت حياة الشعوب المستعمرة ومنها الشعوب العربية. وبذلك نشأت العلوم الاجتماعية في البلدان العربية ومنها الجزائر نشأة قاصرة، مغتربة عن المجتمع، مستبعدة من تناول قضاياها الملحة.

وبعد تحقيق الاستقلال حاولت الدولة الوطنية تجاوز حالة اغتراب العلوم الاجتماعية عن مجالها الطبيعي وهو المجتمعات العربية -ومنها المجتمع الجزائري- عبر توسع في انشاء معاهد العلوم الاجتماعية بالجامعات، وربط مخرجاتها بالمجهود التنموي، حيث تم توجيه التكوين والبحث باتجاه يخدم الأيديولوجيا الشعبوية التي تحكمت في المسار التنموي الذي باشرته الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

وبسبب ممارسات السلطة، وغياب نظرة اجتماعية لأهمية هذه العلوم فقد حالت جملة من المعوقات دون نشأة علمية حقيقية للعلوم الاجتماعية. وبما أنها (أي العلوم الاجتماعية) ترتبط أيضا بالممارسة باعتبارها انعكاس للواقع الاجتماعي، فقد عجزت العلوم الاجتماعية في بلداننا العربية عن التصدي للمشكلات الاجتماعية الملحة التي يعرفها المجتمع العربي، والجزائر على وجه الخصوص.

ضمن هذا المنظور تحاول هذه الورقة استجلاء المعوقات التي حالت دون تأسيس علوم اجتماعية قادرة على فهم واقع المجتمعات العربية (العائق الثقافي والفكري، العائق السياسي والأيديولوجي، العائق المؤسسي، العائق المعرفي)، وبيان ظروف نشأة العلوم الاجتماعية في بلداننا العربية ومدى ارتباطها بقضايا المجتمع في ظل التحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات العربية، ومدى قدرة هذه العلوم على فهم وتشخيص الواقع الاجتماعي المتحول.

I / معوقات التأسيس العلمي للعلوم الاجتماعية في البلدان العربية

من المعروف تاريخياً أن العلوم الاجتماعية تطوّرت وازدهرت عبر تاريخها بفعل جملة من العوامل، والظروف التي خبرتها البلدان الأوروبية في بداية ظهورها، ثم انتشرت في أمريكا وفي مختلف بلدان العالم بعد ذلك.

ولقد كان ظهور العلوم الاجتماعية بداية لتغيرات عميقة حدثت على مرتكزات النظام المعرفي للثقافة الغربية، في محاولة فهم الإنسان وما يملكه من طاقات وقدرات قوامها التفكير والعمل والإنتاج.

وإذا كان هذا هو حال العلوم الاجتماعية كما نشأت في الغرب فإنه من المشروعية العلمية أن نتعرف على معوقات تأسيس هذه العلوم في بلادنا العربية، إذ بعد مرور ما يقارب القرن على ظهور هذه العلوم في البلدان العربية، لا تزال تبحث عن ذاتها، متكيفة باستهلاك مبادئها ونظرياتها ومناهجها كما تصلنا جاهزة من الغرب الذي يعتبر منشأها الأصلي. (أحرشواو، 1988، ص20).

فبعد مضي مدة طويلة على دخول العلوم الاجتماعية معاهدنا وجامعاتنا لا تزال هذه العلوم في شبه عزلة عن خصوصيات واقعنا، وذلك بفعل معوقات عدّة نجملها فيما يلي:

1 / العائق الثقافي:

إن ازدهار العلوم الاجتماعية في البلدان العربية كان نتيجة حتمية لازدهار شروط إنتاجها، حيث ساهمت ظروف مجتمعية ثقافية وأيديولوجية ومعرفية في تطورها وتعزيز فعاليتها في خدمة مجتمعاتنا، ولكن السؤال الجدير بطرحه في خدمة سياق البحث عن دور المشروع الثقافي العربي في توفير الشروط الموضوعية لتأسيس علوم اجتماعية عربية محلية تراعي خصوصيات الواقع الثقافي العربي، وحيث أن في غياب مشروع ثقافي عربي متكامل واضح المعالم قديماً وقومياً بفعل صراع النزاعات والاتجاهات والتصورات التي تطبع الثقافة العربية المعاصرة (صراع الأصالة والمعاصرة، التقليد والتجديد، اليمين واليسار، الإسلامي والعلماني، التقدمي والرجعي) مما أفقد المشروع الثقافي العربي من كل روح عملية، ويفصل تبعيته للثقافة الغربية بكل مضامينها النظرية والمنهجية والتقنية، لا يسعف في تثبيت ركائز منطقية صلبة لتأسيس علوم خاصة بالإنسان العربي (أحرشواو، 1988، ص 21)، لأن الافتتان بعلوم غربية المنشأ نمت في واقع مغاير متمم للواقع الثقافي العربي لا يُعد بتعبير عبد الله العروي مشاركة

في إثرائها وضمانة لحسن استعمالها والإفادة منها (أحرشاو، 1988، ص 21) حيث أن تجاهل المحيط الثقافي الذي تنقل إليه هذه العلوم واغفال كل الخلفيات الثقافية والأيدولوجية التي تأسست في إطارها هو الذي يشكل أحد المعوقات الرئيسية في اخفاقها في البلدان العربية، فباسم الانفتاح الثقافي وقعنا في فخ الاستهلاك المستمر لما ينتجه الآخر في مجال هذه العلوم، ونسينا أن الانفتاح الحقيقي رهين بالمزاوجة بين الإبداع والاستهلاك. (أحرشاو، 1988، ص 22)

2/ العائق الأيدولوجي

تتميز المجتمعات العربية، بأنها أكثر المجتمعات ترحيبا بالأيدولوجية الوافرة، بحيث أصبحت مختبرا لتجريب مختلف الأيدولوجيات القديمة منها والحديثة، وهي على استعداد لاستقبال الأيدولوجيات الوافدة معتقدة بأنها (أي تلك الأيدولوجيات) قادرة على تلخيصها من قهر السلطة وأنظمة القمع المنحدرة في بنياتها الحضارية، والتاريخية، على الرغم من أنها تتضمن نماذج نظرية، وصيغ معرفية محملة بقوالب فكرية غربية عن حضارتها وتاريخها. كما أن الصراع الأيدولوجي الحاصل في المجتمعات العربية، ألقى بضلاله على تطور العلوم الاجتماعية حيث طرحت المناهج والمضامين طرعا أيدولوجيا ووجهت البحوث وفقا لرؤى أيدولوجية معينة لتتوافق مع توجهات السلطة السياسية، والنخب التي تعمل على تشويه الوعي، وتزييف الواقع بما يحقق مصالحها، ويضع العقبات والعراقيل أمام الجماعات والطبقات الاجتماعية الأخرى التي تسعى إلى كشف الحقائق والوقوف على الواقع. (الكندري، 2006، ص.11)

وعليه فإن الأزمة التي تعرفها العلوم الاجتماعية في الوطن العربي هي أزمة انطلاق وليست أزمة نمو، فهي أزمة الافتقار إلى تصور علمي واضح تجمعها علاقة عضوية بالمحيط الطبيعي والتاريخي للمجتمع العربي، إنها أزمة تبعية للنموذج الغربي، والتعلق بالمنظومات الأيدولوجية الغربية، التي لا تعرف أدنى شيء عن الخصوصيات المحلية لهذا الواقع. (عبد الباسط عبد المعطي، 1986، ص 177).

3/ العائق المؤسساتي:

تعاني العلوم الاجتماعية العربية عجزا مؤسستيا، حال دون تشكيلها على نحو يخدم المجتمعات العربية، ويستجيب لقضاياها الملحة. إذ رغم مأسسة العلوم الاجتماعية عن طريق فتح المعاهد المتخصصة في الفروع الاجتماعية بالجامعات، إلا أن اعتماد هذه المؤسسات على

المناهج الغربية، واهتماما بالكم على حساب الكيف، واستمرار التعليم النخبوي، عزل المدرسة والجامعة عن واقع ومشاكل المجتمع، وبسبب رسمية ومركزية وجمود المناهج التعليمية، وعدم مرونة محتوياتها، وهيمنة النزعة الأكاديمية النظرية على حساب الاهتمامات التطبيقية، ضف إلى ذلك ما تعانيه معاهدنا وجامعاتنا من قصور واضح في التخطيط والتجهيز، فقد ظلت مؤسساتنا الجامعية والبحثية مغيبة عن دورها الاجتماعي، وبالتالي فإن إخفاق العلوم الاجتماعية هو نتيجة منطقية للإخفاقات المؤسسية التي حالت دون الاعتراف بالدور الذي يمكن لهذه العلوم أن تلعبه في شتى القطاعات التنموية بالبلدان العربية. (أحرشوا، 1988، ص 24).

4/ العائق المعرفي:

مما يلاحظ على مضامين الإنتاج الفكري والثقافي العربي، غياب التأمل الاستيمولوجي، الذي حال دون تقييم حقيقي للرصيد المعرفي الذي حققته مؤسسات العلوم الاجتماعية مسألة المفاهيم والتصورات، تقييم الفرضيات، ونتائج البحوث الاجتماعية بهدف تقييمها وإبراز مواطن قوتها وضعفها، ثم العمل على هيكلة جديدة لمسارها من خلال الكشف عن معضلاتها وعوائقها المعرفية. (أحرشوا، ص 25) حيث أن شروط الإنتاج والإبداع في نطاق العلوم الاجتماعية مازالت مغيبة في جامعاتنا وفي معاهدنا المتخصصة، فالعلوم الاجتماعية كما هي متداولة فيها لا تتجاوز حدود التلقين على المستوى النظري المجرد، فكثيرا ما تعرض معظم نظرياتها ومناهجها الكلاسيكية والحديثة بشكل نظري لا علاقة له بالتطبيق على واقعنا الخاص، لأن ذلك يمس ظواهرنا الذاتية التي تحظى بالتقديس على نحو مبالغ فيه، وكأن هذه الظواهر مستعصية على العلم والمعرفة وغير قابلة للبحث والتقصي.

استخلاص:

نستنتج مما سبق أن العلوم الاجتماعية في أقطارنا العربية ومنها الجزائر، تعاني من معوقات متعددة حالت دون تأسيسها كعلوم بالمعنى العلمي النظري والتطبيقي، وفي رأينا، أنه لا مناص لنا إلا بوضع سياسة مضبوطة تقوم على تشجيع البحث العلمي وجعله في خدمة التنمية الشاملة، ودون خلق محيط اجتماعي مدني يشجع على انتشار قيم العلم والمعرفة (البيئة الخاصة للعلم). ودون إقامة مؤسسات تربوية وتعليمية يسودها التخطيط المنهجي والتأطير العقلاني، ودون توفير سوق علمية ومهنية لحاملي الشهادات (مخرجات النظام

التربوي)، ودون ترسيخ تقاليد الممارسات الديمقراطية والحرية في التعبير وإبداء الرأي، ودون توسيع مخططات التنمية لتشمل علاوة على الميادين الصناعية، الميادين الاجتماعية والثقافية، ودون تخصيص كل هذا تظل العلوم الاجتماعية عاجزة عن التأسيس كعلوم قائمة بذاتها، وتظل بعيدة عن تفسير الواقع العربي، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعرقل المجتمع العربي.

II / ظهور وتطور علم الاجتماع في الجزائر:

عرف حقل العلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع على وجه الخصوص جملة من التحولات التي لا يمكن عمق فهمها دون الرجوع إلى تاريخها، واسهامها في فهم الواقع الاجتماعي ومعالجته.

أولاً/ الاهتمامات الأولى بدراسة المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية وتميزت هذه المرحلة بظهور مدرسة الجزائر للعلوم الاجتماعية ذات الأصول الإثنوغرافية، والثقافية التي كانت أهدافها عسكرية بامتياز، حيث عمدت السلطة الاستعمارية إلى تجنيد الأنثروبولوجيين للقيام بدراسة ثقافية للمجتمع الجزائري وعاداته وتقاليدته من أجل الاستعانة بها في رسم السياسة الاستعمارية، حيث أجريت تحقيقات ميدانية *Enquête* حول المجتمع الجزائري ما بين سنتي 1844 و1867 وضعت فيها جملة من التخصصات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا والحفريات والعلوم الطبيعية لكي توفر نظرة أمنية حول سلوك وقيم الأهالي (عروس، 2014، ص 265)، كما توسعت دائرة الاهتمام بعد سنة 1840 لتنفذ إلى الداخل وخصوصاً منطقة التل والتيطرى (المدية حالياً) ومنطقة القبائل.

بالتركيز خصوصية الكتلة السوسولوجية للمجتمع الجزائري، وخصوصاً بالدواوير والمداشر والجماعات الدينية وأعرافها، وهو ما شكل البداية الأولى لظهور ما يسمى بالدراسات القانونية التي كانت الهدف منها شرعية سياسة الاستحواذ على ما هو أساسي وهو الأرض (عروس، 2014، ص. 266).

ويمكن اعتبار حوليات الجزائر لـ بيليسيه دو رينو *Pélissier De Raynaud*، التي أعدت سنة 1854 من أهم المتون الإحصائية التي يمكن الرجوع إليها لرصد القاعدة التأسيسية للعلوم الاجتماعية في الجزائر، ومعارفها ذات العلاقة بالحاجة والأيدولوجيا الكولونياليتين، وبدليل علة هذا، اهتمام ضباط الجيش الفرنسي خلال سنوات الخمسين الأولى للاحتلال بإنتاج المعرفة المتعلقة بالمجتمع الجزائري.

وتعتبر دراسة موريس ساباتييه *M. Sabatier* سنة 1884 بداية لترسيخ المدرسة الدوركايمية في فرنسا والاعتراف بها، وكانت بداية لاستعمال مصطلح السوسيولوجيا *Sociologie*، حيث حملت هذه الدراسة عنوان السوسيولوجيا الأهلية *Sociologie Indigène*، ثم سوسيولوجيا الإسلام، وسوسيولوجيا البربر والسوسيولوجيا في الجزائر.

وبداية من عام 1920 أخذت السوسيولوجيا في الجزائر طابعا أكاديميا صرّفًا، ويرجع الفضل في هذا التوجه إلى رواد المدرسة الدوركايمية وهو رينيه مونييه *René Monier* الذي كان يشرف على دروس علم الاجتماع في كلية الحقوق بجامعة الجزائر، وفي عام 1956 نشر جاك بارك *J. Berque* مقالا في مجلة حوليات بعنوان: مائة وخمسة وعشرون سنة من السوسيولوجيا المغاربية، حيث اعتبر بارك أنه يمكن تصنيف التراكم المعرفي الذي تم خلال هذه الفترة ضمن المعرفة السوسيولوجية من حيث الموضوع لا من حيث الاختصاص. (عروس، 2014، ص. 267)

ثانياً/ وضعية علم الاجتماع بعد الاستقلال: خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 (سنة الاستقلال) و1971 (سنة الإصلاحات العميقة في نظام التعليم العالي)، بقية تأثيرات المدرسة الفرنسية في الجزائر من حيث نظام التعليم أو مضمون المناهج، وكوّنت جيل من السوسيولوجيين الجزائريين الذين احتكوا برواد المدرسة السوسيولوجية النقدية التي نبئت في التربة الاجتماعية الجزائرية، ومن أشهر روادها بيير بورديو *P. Bourdieu* الذي نشر أول كتاب له سنة 1958 تحت عنوان سوسيولوجيا الجزائر.

وبداية من سنة 1971، وهي سنة الإصلاحات العميقة التي مسّت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، دخلت الجامعة الجزائرية مرحلة الإصلاحات الكبرى، وتميّزت بهيمنة خطاب أيديولوجي شعبي عكس على المستوى الفكري القائم بالتغيرات والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الواقعة في قلب المشروع الاجتماعي الهادفة إلى إقامة مجتمع العدالة الاجتماعية وتحقيق التحرر من التبعية بكل أشكالها، وهكذا تم تصور علم الاجتماع ودوره من طرف السلطة السياسية (العياشي، 2003، ص. 64)، فالتصور الذي نجده في الخطاب الرسمي لهذه الفترة يركز على علم الاجتماع باعتباره ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية والتغير وبمصالح الجماهير، ولذلك فهو مدعو لاشتراك المجتمع كطرف فعّال في تحديد طبيعة الأبحاث، وأهدافها التي تنحو نحو تحليل العقول والأفكار من هيمنة المقولات والمفاهيم التي

تضمنتها نظريات غريبة المنشأ، ويعمل على تطوير مناهج ملائمة وتقديم حلول صالحة لضمان التحرر الكامل لإنسان العالم الثالث (العياشي، 2003، ص. ص. 64-65).

في هذه المرحلة تم الشروع في تعريب العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع على أساس أنها معارف تساهم في استرجاع هوية المجتمع، كما توسعت أقسام تدريس علم الاجتماع في الجامعات الرئيسية، وأقبل عليه العديد من الطلاب، وأسهموا بفعالية في حملات التطوع، وفي شرح قوانين الثورة الزراعية، باعتبارهم فئة مستنيرة، تساهم في تغيير الأوضاع.

وخلال الثمانيات من القرن العشرين تراجعت أهمية مكانة علم الاجتماع وتسخيريه من طرف السلطة داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تجاهلت السلطة الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير على التحولات الحاصلة في المجتمع. (العياشي، 2003، ص 66).

وقد انعكس هذا الوضع على واقع تدريس علم الاجتماع، وعلى البحوث السوسولوجية، حيث تقلص تعداد الطلبة المنتسبين لهذا الفرع في الجامعة، لدرجة أن تعدى عدد الأساتذة الموظفين رسمياً ببعض أقسام علم الاجتماع عدد الطلبة المسجلين بها، كما تراجعت البحوث الميدانية ذات الصلة بتسيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، تماشياً مع الخطاب السياسي الذي يُنقص من القيمة الإنسانية للعلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع على وجه الخصوص.

وبدءاً من تسعينيات القرن الماضي عايش علم الاجتماع التحولات الكبرى التي مسّت البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أحدثت تغيرات سريعة ومتتالية على مختلف المستويات، إلا أن النصوص السوسولوجية التحليلية التي تم إنتاجها خلال هذه المرحلة؛ لم تتمكن من إنتاج خطاب سوسولوجي يساهم في فهم وتفسير وتأويل الأحداث. وتبيّن في هذه المرحلة أن المجتمع يتطور دون علم اجتماع. (قرفي، 2004، ص. 152).

ومع مطلع الألفية الثالثة، عرف علم الاجتماع توسعاً أكاديمياً، مستفيداً من تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية، حيث تم فتح تخصصات جديدة في علم الاجتماع بصفة عشوائية ودون دراسة علمية، أو استراتيجية واضحة المعالم، حيث تداخلت التخصصات وتضاعف عددها، قبل أن تستدرك الوزارة الوصية باستحداث اللجنة الوطنية لميدان العلوم

الاجتماعية *CPND en sciences sociales* التي أسندت لها مهتم تحديد عدد التخصصات المتاحة ومضامينها.

III / واقع البحث والممارسة السوسولوجية في الجزائر:

طرحت التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري ومازال يعرفها إلى حد الآن، تحديات كبيرة أمام الباحثين في علم الاجتماع، باعتباره أكثر الحقول المعرفية الاجتماعية ارتباطا بدراسة تلك التحولات التي أغنت الحقل السوسولوجي بظواهر جديدة، ويلقي بالمسؤولية على الباحثين السوسولوجيين باعتبارهم الفئات المعنية أكثر بالتعمق في دراستها.

إن المجتمع الذي نعيش فيه ونتقاسم فضاءه مع فئات اجتماعية أخرى، أصبحت تشكل المادة الأولية لكل البحوث الاجتماعية لما تقدم من أشكال جديدة للممارسات الاجتماعية. وقد اتضح هذا التنوع في الموضوعات التي تقتضي التصدي السوسولوجي لها على وجه الخصوص، بعد نهاية الثمانينات والتحول الذي طرأ على التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر بإقرار التعددية السياسية، والتوسع الذي عرفه الفضاء البحثي نوعا ما، لكن رغم سعة الجهود المبذولة باتجاه التوسع في الإطار المؤسسي للعلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، إلا أن مردود هذه البحوث يبقى بعيدا عن المأمول، بل بالإمكان نعتها بالسلبية حيث أنها تتصف بالفردية، وتنجز بغرض الحصول على شهادة عليا، أو بغرض الترقية العلمية، ولا تشكل أية قيمة مضافة للمجتمع وتنميته.

كما أن البحوث المنجزة في هذا الإطار لم ترق إلى إطار معرفي جاد، حيث تتعامل في أغلبها مع الظواهر كمعطى اجتماعي، وليس كمحاولة لإعادة بناء الواقع ضمن تصور محدد ومنطقي يتميّز بصفة التنبؤ التي تميّز الباحث السوسولوجي عن غيره (قنيفة، 2004، ص 202)، كما تميّزت هذه البحوث باعتمادها على الحشو النظري وغياب تصور سوسولوجي واضح المعالم، فضلا عن اعتماد جل البحوث على وصف الظواهر اعتمادا على الاستمارة كأداة أساسية وعدم الاعتماد على تقنية المقابلة وأسلوب الخيال السوسولوجي، أو التفاعلي الرمزي، والتأويل والتفسير الذي يرتبط بالتصور النظري في علاقة عضوية، وحصر البحوث السوسولوجية داخل المؤسسات الرسمية صناعية وتربوية وخدمية، دون أن تتعداه إلى دراسة ظواهر جديدة مرتبطة بالتحويلات السريعة التي يعرفها

المجتمع مثل الشباب، النوع الاجتماعي، الحركات الاجتماعية الجديدة، الهوية، الطبقات الاجتماعية الجديدة، ظهور فاعلين اجتماعيين جدد، التحالفات الجديدة في المجتمع، المشاركة السياسية للمرأة، العنف، الفساد، التحولات الحضرية، الجماعات المهمشة في المدينة، الدين والطقوس الدينية، وغيرها من المواضيع التي رافقت التحولات الاجتماعية التي أفرزتها مسيرة التنمية في مختلف مراحلها وتوجهاتها.

وفي رأينا أن هناك عدّة عوامل حالت دون تجاوز السوسيولوجيا في الجزائر لأزمتهما، وتحولها نحو ممارسة فعلية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ/ التبعية الأساسية للسوسيولوجيا الغربية:

وتتجلى هذه التبعية في استيراد واستهلاك المنتج النظري الغربي، واعتماد أدوات التحليل السوسيولوجي الغربية في دراسة المجتمع الجزائري، واستعمال المفاهيم الغربية في فهم الواقع الجزائري، من خلال المقولات والأدوات التحليلية الغربية، التي نمت صياغتها في ضوء خصوصية مجتمعاتها وطرورت قضاياها النظرية في سياق الحقل المعرفي الذي نمت في إطاره مما أوقع الممارسة السوسيولوجية في حالة أزمة. (بلعير، 2013، ص.23).

ب/ سيطرة السياسي على العلمي:

وذلك عبر سعي القوى الاجتماعية التي بيدها السلطة إلى فرض نفوذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج ونشر المعرفة، لأن هذه السيطرة تحقق إدماج هذه المؤسسات في مشروع النظام القائم، وجعلها أدوات لا غنى عنها في كسب الشرعية من جهة، وتزويد النظام بكفاءات ضرورية لتحقيق أهدافه في مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والعقيدية (عنصر، 2003، ص.67) مما يدل على هذا التوجه سعي السلطة السياسية إلى بسط نفوذها على علم الاجتماع في مسعى إيديولوجي يقوم على شعار تأسيس علم اجتماع ملتزم بقضايا المجتمع.

ج/ عدوانية المجتمع وانغلاقه:

يشكل المجتمع مجالاً خصباً للدراسات السوسيولوجية، لكن ما يميّز المجتمع الجزائري أنه منغلق على ذاته، ويرفض التعامل مع الباحثين الذين يتجرؤون -وهم قلّة- على الخوض في مواضيع تقع ضمن المجالات المحضورة، أو المسكوت عنها "Le non-dit" أو الطابوهات التي يسمح بتسليط الضوء عليها.

إن حصار المجتمع لعلم الاجتماع في الجزائر هو دليل على جهل المجتمع بطبيعة هذا العلم، ودوره في معالجة الكثير من المشكلات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، والنظر إليه على أنه علم مزعج "*Une science qui dérange*" لأنه يميّط اللثام عن الحقيقة الاجتماعية، ويكشف بالتالي ضعف المؤسسات الاجتماعية.

د/ ضعف منظومة التكوين:

- تتميّز منظومة التكوين الجامعي في الجزائر بالضعف والهشاشة بصفة عامة، ولا تقتصر على علم الاجتماع، ومن مظاهر هذا الضعف ما يلي: (العياشي، 2003، ص.72)
- ضحالة التكوين متمثلة في حصيلة المعارف والمعلومات التي يتلقاها الطلبة في تخصصهم سواء في الجانب النظري أو المنهجي؛
 - ضعف مستوى التحكم في المفاهيم والمصطلحات؛
 - تدني المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد وسير البحوث والدراسات الميدانية؛
- إنّ ضعف مستوى التكوين، أثر بشكل كبير على درجة التحصيل ونوعيته، نتيجة عدّة عوامل ومنها: (العياشي، 2003، ص.73)
- التزايد السريع في تعداد الطلبة، ممّا أثر على نوعية التكوين بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة الموضوعية تحت تصرف الجامعة عمومًا والعلوم الاجتماعية خصوصًا، خاصة بعد التوسع الكبير الذي عرفته الجامعة في هيكلتها وتخصصاتها ابتداءً من مطلع الألفية الثالثة؛
 - وفي مقابل التزايد في عدد الطلبة هناك عدم كفاية في المكتبات الجامعية، وافتقارها على أحدث الكتب المتخصصة، والدوريات وضعف الربط بوسائل الاتصال والبحث الحديثة (TIC)؛
 - ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، مما أثر سلبًا على استيعاب الطلبة للمعارف، واندماجهم في المنظومة الجامعية؛
 - فقدان الجامعة والتعليم عمومًا للمصداقية والتقدير التي كانت لهما في المجتمع، نتيجة لتراجع قيمة التعليم، وطغيان القيم المادية في المجتمع الجزائري؛
 - ضعف المؤهلات العلمية لهيئة التدريس، ونقص الكفاءة المهنية لديهم؛

- جهود طرق التدريس، وهيمنة طابع السرد والإلقاء والتلقين على العمل البيداغوجي، وغياب روح النقد لدى الطالب، وتراجع الخرجات الميدانية التي تشكل صميم التدريب في علم الاجتماع.

IV / تهميش البحث السوسولوجي:

يتميز البحث السوسولوجي في الجامعة باعتباره جزءاً من الممارسة السوسولوجية بمحدوديته، وهامشيته، ويتضح ذلك من خلال انعدام سياسة واضحة في ميدان البحث في العلوم الاجتماعية عموماً وفي علم الاجتماع على وجه الخصوص، ونقص الوسائل وغياب الهياكل البحثية المستقلة، بالإضافة إلى انعدام حرية البحث والتعبير، وممارسة الرقابة على مشاريع البحث في إطار CNEPRU، وقد أدت هذه الصعوبات إلى عدم اندماج البحث الاجتماعي والسوسولوجي ضمن ديناميكية التغيير الذي يعرفها المجتمع الجزائري.

V / تحديات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية:

يمكن تحديد تحديات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عموماً وفي مجال علم الاجتماع خصوصاً فيما يلي:

- ضرورة اندماج البحث العلمي في المجتمع واستيعاب حركيته بغية تطوير مفاهيم ومقولات، ثم نظريات ومناهج خاصة مستوحاة من واقع المجتمع ومشكلاته الراهنة؛
- الانغماس في الإرث الغربي، واعتماد المقاربات النظرية والمنهجية السائدة اليوم، والعمل تطويرها وتوطينها من خلال ممارسة نقد داخلي وخارجي عليها؛
- ضرورة استعادة الفكر السوسولوجي الموروث مثلما طوّره ابن خلدون، وكذلك محاولات تطويره التي ظهرت منذ بداية القرن مع حركة النهضة.

الخاتمة:

من خلال سياق التحليل، تبين أن حقل العلوم الاجتماعية قد عرف في الوطن العربي، وفي الجزائر تطوراً مضطرباً، إذ رغم التوسع الكبير الذي عرفته مجمل التخصصات في الحقل الاجتماعي والإنساني في الجامعات، ورغم تضاعف تعدادات الطلبة الذين يلتحقون بمختلف التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لكنهما -العلوم الاجتماعية والإنسانية- ورغم سعة هذه الجهود، لم تتأسس علمياً، ولم تتجدر اجتماعياً، وبسبب عدم

قدرتها على انتاج مفاهيمها الخاصة بسبب تبعيتها للمنظومة المعرفية الغربية، مما أفقدها القدرة على تفسير الواقع المتحول.

إن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر -وفي غيرها من البلدان العربية- التي يتم تداولها داخل النسق الجامعي، تستند إلى نظريات وأطر منهجية تمت صياغتها في مجتمعات ذات خصوصية تختلف عن خصوصية مجتمعنا، وفي واقع غير واقعنا، وتطبق براديجمات *Paradigmes* بناها فاعلون ينتمون إلى واقع مختلف عنا وعن واقعنا (محسن بوعزيزي 2004 ص23)، مما أفقدها القدرة على تجاوز العقبات التي حالت دون تأسيسها كعلوم قادرة على فهم وتشخيص وتجديد الواقع وتأويله في شكل فرضيات قابلة للاختبار الميداني وصولاً إلى النظرية.

إن الثورة على أدواتنا المعرفية، برؤية نقدية، يعد أمراً ملحا إذا ما اردنا النهوض بالعلوم الاجتماعية وتجديد دورها في فهم وتشخيص مشكلات المجتمع، التي يفرزها الواقع الاجتماعي، وتفسير شبكة العلاقات، والتغيرات الاجتماعية، كما أن تحرر هذه العلوم من القيود التي تأسرها (سياسية، وإيديولوجية وثقافية، واجتماعية) يعد مطلباً يتعين انجازه، لكي تستجيب هذه العلوم إلى حاجة المجتمع إلى التحول نحو الحداثة، لأن المجتمعات التي لم يتحقق حداتها ولم تحرر أفرادها يصعب تحليلها بمقاربات وأطر نظرية خرجت من رحم الحداثة.

قائمة المراجع:

- أحمد جعفر حسين الكندري، 2006، الايديولوجيا وعلم الاجتماع، دراسة في النظرية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- بليور الطاهر، 2013، جانفي، واقع علم الاجتماع في الجزائر في: دراسات اجتماعية، العدد 11، مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز البصرة للبحوث والاستشارات.
- توفيق الطويل، 1986، اشكالية العلوم الاجتماعية أنها ليست علوماً، في: إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (ندوة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر.

- الزبير عروس، 2014، مدخل في تاريخ الممارسة السوسولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجا في: مستقبل العلوم الاجتماعية في الطن العربي (بحوث مؤتمر) كتاب المستقبل العربي، بيروت.
- عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الإيديولوجي وأشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي في: اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.
- عبد الحميد قرفي، وفؤاد منصور، واقع علم الاجتماع في الجزائر، دراسة حالة جامعة عنابة في: علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر.
- عبد الله العروي، 1983، ثقافتنا في ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت.
- العياشي عنصر، 2003، نمو علم اجتماع نقدي، دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- الغالي أحرشواو، 1988، نوفمبر، معوقات التأسيس العلمي للعلوم الانسانية في الوطن العربي في: الوحدة، مجلة فكرية ثقافية شهرية، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط المملكة المغربية العدد 50
- محسن بوغيزي، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.
- نورة قنيفة، 2004، الممارسة السوسولوجية وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع في: علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، الجزائر، (أعمال ملتقى) دار القصبة للنشر.